الشيخ حمد، قطر وقناة الجزيرة

علي الصراف
كاتب عراقي

عندما يمر الإنسان بتجربة عنيفة، مؤلمة وجارحة، ولا يستطيع التغلب عليها، فماذا يفعل؟

لقد وهبه الله القدرة على النسيان. وهذا خير ما يمكن للمرء أن يفعله حيال قناة الجزيرة التي احتفل أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بذكرى تأسيسها الخامسة والعشرين وكأنها معجزة تحريرية، كما قدمها كمنبر تضحيات وشهداء، ودافع عنها كمشروع "إعلامي يواجه التحديات".

ظاهر الجزيرة هو أنها "مشروع إعلامي"، ولكنها "مشروع سياسي" أيضا. والكلام فيها بوصفها منبر "خدمات إخبارية" لا يفعل سوى أن يستغفل الناس. ولكنها بالنسبة إلى من اكتووا بالنار مصدر لنكء الجروح من جديد، ورش المزيد من الملح عليها.

أحد الجروح هو أن الشيخ حمد أراد من الجزيرة أن تكون وجها لمشروعه الخاص لتمزيق دول المنطقة، وجعلها ملعب حروب أهلية ونزاعات قبلية ودينية وسياسية من كل صنف. وعندما افتضح هذا المشروع، وظهر عاريا "كما خلقني ربي"، فقد اضطر الشيخ حمد إلى التنحي عن السلطة. ولكن الجزيرة لم تتنحّ عما كانت تفعله. وظل مشروعها قائما.

كأداة للتمزيق والتخريب ونشر الفوضى، حققت الجزيرة هدفها بالفعل. وهذا ما شجع الشيخ حمد لكي يعود من عالم الخزي الذي تركه، ليحتفل بما تم تحقيقه.

سوف يقال طبعا إن هذه السطور جزء من التحامل على الجزيرة وعلى قطر. ولكن هذا كلام سخيف فعلا. فما لا يمكن للبصير أن يتجاهله هو أننا بقينا ندفع الثمن بانهيارات سياسية كان يمكن تلافيها، ونزاعات أهلية كنا في غنى عنها، وذلك بكل ما اندفعت قطر لتموله على جنبات ذلك "المشروع الإعلامي" من أحزاب متطرفة وتنظيمات إرهابية وفوضى سياسية وضحايا وخسارة ثروات وزمن.

لا يمكن الفصل بين الجزيرة وبين المشروع التخريبي الذي قاده الشيخ حمد. وأستطيع الزعم أنه لن يفلت من الحساب أبدا. لا هو ولا جزيرته. فالضحايا الذين سقطوا في الحرب الأهلية التي مولتها قطر في سوريا، والخراب الذي دافعت عنه في مصر، ونظام الفشل الإخواني الذي طبلت له في تونس، والدمار والانقسامات التي ظلت سارية في ليبيا، كانت جزءا من "مشروع قطر" الذي تحولت الجزيرة إلى منبر إعلامي له. وهذا له ثمن. ويتوجب أن يُدفع وأن يحاسب عليه مرتكبوه بوصفهم مجرمي حرب مارسوا الدعاية لتغذية مشروع تمزيق، ولخدمة أغراض استجلى الكثير من الباحثين تفاصيلها، حتى أسفرت عن العشرات من الكتب.

> الديمقراطية مشروعُ تعايش وبناء إنها مشروعٌ لأرضٍ مشتركةٍ بين الرأي والرأي الآخر وليست مشروعا للقذف والشتم بين الرأيين كما أنها ليست مشروعا للتناحرات «الفضائية» التي تنقلب إلى تناحرات دموية في الميدان

السؤال ليس ما إذا كانت سطور كهذه "تتحامل" على قطر أو على الجزيرة. السؤال الصحيح هو: لماذا تتحامل علينا قطر؟ ما الذي فعلناه؟ ماذا فعلت ليبيا لقطر لتصبح ضحية لمشروع تنظيمات إرهاب وعصابات سياسية؟ وماذا فعلت سوريا لقطر لكي تتحامل عليها إلى تلك الدرجة التي جعلت وزير خارجية الشيخ حمد يتعهد بـ100 مليار دولار لتمويل الجماعات المسلحة التي أسقطت سوريا ولم تسقط نظام بشار الأسد. وماذا فعلنا لقطر لكي تسخّر أموالها لدفع بلد بحجم مصر إلى حافة الهاوية؟

هل يريد الشيخ حمد أن يسمع تسجيلاته مع معمر القذافي من جديد لكي يتذكر ما نحاول أن ننساه؟ ألم تكن الجزيرة هي النسخة الإعلامية لهذا المشروع؟ أم ترانا نتحامل على مَنْ كان من الخير لضحاياه أن يفقدوا الذاكرة؟

صحيح تماما أن الجزيرة أخرجت الكلام الذي كان يقال من تحت الطاولة ليكون فوقها. ولكن هل يوجد غبي واحد في العالم لا يعرف أنها فعلت ذلك ليس من أجل أن تنشر الغسيل الوسخ، وإنما من أجل أن تدافع عن مشروع أوسخ.

جميلٌ أن نتجادل. وجميلٌ أن نكشف عن خلافاتنا واختلافاتنا. وجميل أن نُعرّي عيوبنا. بل وجميل أن نُعرّي صمتنا بشأنها. هذا نصف المعادلة. النصف الآخر هو من أجل ماذا نتجادل؟ وفي هذا النصف بالذات يتحدد ما إذا كانت الجزيرة تاجا من ذهب، أو خشبا مطليا بماء الترهات.

الشيء الوحيد في "المهنية" المزعومة هو أن الجزيرة استثمرت في الضجيج وسط بيئة كان يغلب عليها الصمت. كانت شيئا يشبه صبيا عاش في بيت لا يتحدث فيه أحد إلا همسا، فانفجر ليصرخ ويشتم ويكسر الأثاث ويضرب الضيوف بالأحذية.

وهل كان ذلك "رأيا ورأيا حرا" أم كان مجرد محاولة لجعل الصفاقة وقلة الأدب هي أداة "الحوار المثير"؟

ما العجب في أن تكون حوارات كهذه "مثيرة"؟ كل شيء شاذ مثير أصلا. والسعي للإثارة كان لا بد له أن يصل إلى تبادل الأحذية. لماذا؟ لأن سياقات الهجوم والهجوم المضاد بين سطحيين وسطحيين مثلهم هي التي أوصلتهم إلى ذلك.

وأي حوارات تلك عندما تأتي بصحافي ضعيف لكي يدافع عن السعودية، بينما يقابله صحافي شرس سمحت له أن يعد عدته جيدا؟

ألاعيب أطفال كهذه هل تقيم احتراما للمهنية؟

الذين قدمتهم الجزيرة لكي يتشاتموا إنما غذت بهم الذين يحملون السلاح والسكاكين لكي يخوضوا في ما بينهم "حوارات" مماثلة في حروب الشوارع.

لقد كان هذا هو الهدف. وهو هدف مطابق تماما لـ"مشروع قطر".

لقد كانت فلسفة الجزيرة هي هذه على وجه التحديد: أن نتصارع، أن نهدم، وأن نتشاتم، وأن نجعل التعايش مستحيلا بين الفكرة والفكرة. إنما لكي تغذي فكرة التخريب والقتل وإشاعة الفوضى، والعجز عن التوافق على أي شيء.

وهذا ما لا علاقة له بأي ديمقراطية.

الديمقراطية مشروعُ تعايش وبناء. إنها مشروعٌ لأرضٍ مشتركةٍ بين الرأي والرأي الآخر وليست مشروعا للقذف والشتم بين الرأيين. كما أنها ليست مشروعا للتناحرات "الفضائية" التي تنقلب إلى تناحرات دموية في الميدان. إنها اتجاه مشترك نحو هدف عقلاني ما وليست صراعا بيزنطيا في لا اتجاه.

لقد تم صنع الجزيرة لتحقق ما حققت. ومن ثم لتقف في مكانها الفوضوي بالذات باعتباره خيارا مقصودا بذاته، لكي تكون منبرا للتناحرات وممثلا للجدل الفارغ.

ولم يمض وقت طويل حتى بات واضحا أنها أصبحت منبرا رسميا للإخوان المسلمين، لأن هذه العصابة المافيوية كانت هي "المرشد" الذي سيأخذنا إلى التمزق والتفتيت؛ هي "مكتب الإرشاد" الذي سيكفل جعل التناحرات حروبا أهلية تدور في كل بيت، وبين الجار وجاره.

ولقد دافعت قطر عن دور الجزيرة، لأن مشروع التخريب صار مشروعها الأوحد، حتى بات من الصعب التمييز ما إذا كانت قطر هي الجزيرة أو ما إذا كانت الجزيرة هي قطر.

لقد جلب الشيخ حمد معظم موظفي الجزيرة بشرائهم من "بي.بي.سي" العربية قبل أن تُغلق في ذلك الوقت.

هؤلاء يعرفون أن وظيفة التلفزيون المثالية هي "الإخبار والتنوير والتسلية". هذا هو المنهج الذي تقوم عليه تلك المؤسسة الإعلامية الضخمة. وتقف وراءها استراتيجيات يضعها مجلس حكام. وهي استراتيجيات بناءة، بالمعنى المحلي، وغير بناءة طبعا بالمعنى الذي تخدم به مصالح بريطانيا الخارجية. ولكنها في الحالتين تمرر رسالتها بتأنّ وهدوء، ومن دون صخب.

خذ المثل التالي: البريطانيون في الخمسينات من القرن الماضي كانوا بخلاء الطباع. بعد خمسين سنة صاروا شعبا كريما بفضل مثابرة الـ"بي.بي.سي" الناعمة. وهي مثابرة كانت تقصد أن تحوّل النتيجة إلى ثقافة. ولكي تصبح الثقافة الجديدة راسخة فعلا، فإنها تحتاج إلى تغذية على مدى طويل من الوقت. ولك أن تتخيل كم من البرامج والمسلسلات الجادة والهزلية التي كان يجب إعدادها لكي لا تكون النتيجة مجرد نصيحة أو قولٍ فاقع أو عملٍ من أعمال التأديب القسري.

الديمقراطية شيء مماثل. ولكن، ماذا فعل خريجو هذه الـ"بي.بي.سي" عندما جاؤوا إلى الجزيرة؟ لقد قاموا بالصراخ وروجوا للفوضى، أثاروا التناحرات، وسمحوا برفع الأحذية، ظنا منهم أنهم يصنعون "ثورة" من أجل "الديمقراطية".

ثورة القنادر التي اندلعت في الجزيرة كانت شيئا مثيرا حقا. وهي ثورة لا علاقة لها بثقافة الـ"بي.بي.سي"، ولا أي ثقافة أخرى غير قلة الأدب.

لماذا؟ لأن "مشروع قطر" كان هو نفسه مشروعا قليل الأدب.

جاء الشيخ حمد ليحتفل بمرور 25 عاما على تأسيس الجزيرة بينما شعوب عربية عديدة ما تزال تحصي الجثث.

عار كهذا لا يُحتفل به. ستره ونسيانه هو الخيار الأمثل.

دع السوق يحل مشكلة تغير المناخ

جوزيف دانا
كبير المحررين في نشرية اكسبوننشال فيو التكنولوجية

يعتبر النهج المتبع لتغير المناخ والحد من انبعاثات الكربون معيبا. حيث فشلت الحكومات والمنظمات الدولية في تغيير مسار كوكبنا الذي يزداد احترارا. وليس هذا بسبب قلة المحاولات، ولكن الحقيقة المحزنة تكمن في أن الحكومات والمنظمات الدولية لم تكن قادرة على كبح شهية السوق العالمية للوقود الأحفوري. لكن هناك طريقة واضحة ومربحة للخروج من هذه الفوضى. فإن مفتاح تغيير هذا الخلل يبقى هو السوق نفسه. التكنولوجيا التي تقوم عليها الطاقة النظيفة والمتجددة تتسارع بشكل كبير، مع انخفاض تكاليفها، لتصبح الطاقة النظيفة نتيجة لهذه التطورات أرخص على جميع المستويات من الوقود الأحفوري التقليدي. ونظرا لأن قوى السوق تتبع هذه الاتجاهات، فإن أفضل ما يمكن أن تفعله الحكومات هو الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المناخ والشركات المرتبطة بشكل هادف.

ويعدّ قرار المملكة العربية السعودية للحد من انبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول سنة 2060 خبرا مرحبا به. ومع ذلك، فإن الفرصة الحقيقية لتعهد المملكة لم تتحقق بعد. نظريا، تتمتع السعودية، بصفتها أحد منتجي الهيدروكربونات الرواد في العالم، بتأثير كبير على كبح انبعاثات الكربون العالمية من خلال قدرتها على الحد من إنتاج النفط. لكن التحول الدراماتيكي في إنتاج النفط ليس واقعيا لأن العالم لا يزال يعتمد على الوقود الأحفوري. ولن تسمح السوق بذلك في هذه المرحلة لكن الأمور تتغير بسرعة. وعندما يكون الحصول على الكهرباء من الطاقة الشمسية وقيادة السيارة الكهربائية أرخص وأسهل، فلن يبقى مجال كبير للوقود الأحفوري. وتتمتع السعودية، مثل الدول الرائدة الأخرى في الخليج، بفرصة فريدة للاستثمار في مستقبل الطاقة هذا مع تحويل اقتصاد المعرفة الإقليمي من خلال متابعة هذه التطورات التاريخية باستثمارات كبيرة في تكنولوجيا المناخ.

ولا يقتصر المسار إلى الأمام على خفض الانبعاثات أو غرس الأشجار فقط، بل بالاستثمار الملتزم في تكنولوجيا المناخ. وقال لاري فينك، الرئيس التنفيذي لشركة إدارة الاستثمار بلاك روك، مؤخرا إن ألف شركة صاعدة يتخطى رأسمالها مليار دولار ستشارك في تكنولوجيا المناخ. وتحتاج المنظمات الدولية إلى ضمان استثمار رأس المال في تكنولوجيا المناخ في الدول النامية. ويوجد مجال كبير للحكومات للمساعدة في توجيه الطاقة إلى الدول الناشئة والنامية. وتصبح دول الخليج في وضع مثالي لتكون مُصدّرة لتكنولوجيا المناخ بفضل علاقاتها القوية مع دول الأسواق الناشئة في أفريقيا وشبه القارة الهندية وآسيا.

> الثورة الصناعية وانتصار الرأسمالية المتعطشة للموارد هما سبب مواجهتنا لتحديات المناخ وبدلا من تغيير النظام القائم نحتاج إلى تبني آلية الرأسمالية لتعزيز التغيير الحقيقي والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة

وستحتل الطاقة النظيفة مرتبة عالمية في المستقبل القريب، وهذا أحد أسباب تفاؤل فينك. وتشير اتجاهات السوق والتكنولوجيا الحالية إلى أن هذا يمكن أن يتشكل في وقت أقرب بكثير مما نعتقد. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار سعر الطاقة الشمسية كمثال على مدى سرعة تغير السوق. حيث انخفض سعر الكهرباء من مشاريع الطاقة الشمسية على نطاق المرافق بمقدار خمسة أضعاف على مدى العقد الماضي، وهذا يعادل انخفاضا في الأسعار بنسبة 80 في المئة. ويعني هذا الانخفاض الملحوظ أن بناء محطة جديدة للطاقة الشمسية يعد منافسا من حيث التكلفة مع محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم أو الغاز. ويكمن الأمر الأكثر إثارة للإعجاب في أن التكاليف تنخفض بسرعة كبيرة بحيث تفوق التوقعات. وتقارب كلفة الكهرباء الشمسية في 2020 ربع السعر الذي توقعته وكالة الطاقة الدولية في 2010.

وسيجعلنا هذا نترك سوق الوقود الأحفوري وراءنا. لكن السؤال هو كم من الوقت سيستغرق هذا التحول وما إذا كان لدينا الوقت للانتظار. وتتشكل القوى بالفعل حيث يعمل السوق على تصحيح المسار من خلال اعتماد أعمق للطاقة المتجددة. ويكفي إلقاء نظرة على ارتفاع سعر سهم شركة تسلا موتورز والانفجار في مبيعات السيارات الكهربائية العالمية. وهناك أمثلة على التحول في كل مكان. ويمكن للحكومات تسريعه من خلال الاستثمار السياسي الذكي في تكنولوجيا المناخ و(كما نأمل) تجنب التنبؤات المفزعة المرتبطة بتغير المناخ.

ويمكن أن تتدخل منطقة الخليج هنا. حيث وضعت دوله الرائدة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالفعل أهدافا طموحة للطاقة الخضراء. وتخطط السعودية لبناء أكبر محطة هيدروجين خضراء في العالم تعمل بطاقة الرياح والطاقة الشمسية في مدينة نيوم. وتعد المشاريع طويلة الأمد أهدافا جيدة، لكن الاستثمارات الصغيرة في الشركات الناشئة الآن يمكن أن تكون حافزا للتغيير الحقيقي.

وتبقى دول الخليج في وضع يمكنها من دعم الجيل القادم من الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المناخ مع قدرتها على الاستثمار والظروف المثالية للبحث والتطوير. ولا يقتصر هذا على مشاريع الطاقة المتجددة ولكن يمكنها التركيز على التكنولوجيا الزراعية وتطوير المدن الذكية وطاقة الهيدروجين الخضراء. ولا تعتبر هذه الاستثمارات ذات قيمة في المعركة العالمية ضد تغير المناخ فقط، بل هي ضرورية لبناء قوة اقتصاد المعرفة في المنطقة. ويمكن للخليج تصدير هذه التكنولوجيا إلى دول الأسواق الناشئة حول العالم. فعندما نفدت جل المياه في كيب تاون بجنوب أفريقيا في 2018، كانت الإمارات العربية المتحدة مستعدة لتصدير تكنولوجيا تحلية المياه لتخفيف الأزمة. وهذا مثال محدد على كيفية نشر منطقة الخليج صناعتها المتعلقة بالمناخ في جميع أنحاء العالم.

تعتبر تعهدات الحكومات الحد من انبعاثات الكربون كبيرة، لكنها ليست كافية. وتعد الثورة الصناعية وانتصار الرأسمالية المتعطشة للموارد سببا كبيرا في مواجهتنا لتحديات المناخ. وبدلا من تغيير النظام القائم، نحتاج إلى تبني آلية الرأسمالية لتعزيز التغيير الحقيقي في صناعة الهيدروكربونات والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk